الفساد من منظور سياسي : الأسباب والتداعيات

Corruption from a Political Perspective: Causes and Implications

بصيلة نجيب، طالب دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة
رضوان مجادي، طالب دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة

ملخص الدراسة:

الأنظمة السياسية عبر العالم لا تولي مسألة الفساد نفس الاهتمام ولا تدرك الظاهرة بنفس المعنى والأبعاد، ولكن الفساد سيكون موجودا دائما كلما تعلق الأمر بعدم القدرة على التفريق بين الفضاء السياسي وفضاء السوق والتجارة، وكلما تعلق الأمر كذلك بعدم التمييز بين ما هو مصالح خاصة ومصالح عامة، وسيكون الفساد موجودا عند كل بيئة المحسوبية والزبونية السياسية، وعليه فالفساد هو مرض معدي وقاتل للمجتمعات.

الكلمات المفتاحية:

الفساد – الفساد السياسي – مظاهر الفساد – الزبونية السياسية – مؤسسات الدولة

Abstract:

Political systems across the world do not take the same issue of corruption and do not recognize the phenomenon in the same sense and dimensions, but corruption will always exist when it comes to the inability to differentiate between the political space and market space and trade, and the more so as not to distinguish between special interests and public interests, Corruption will exist in every environment of patronage and political patronage, so corruption is a contagious and deadly disease for societies

Keywords:

Corruption - political corruption - manifestations of corruption - political clientele - state institutions

مقدمة

تعرف ظاهرة الفساد انتشارا رهيبا واعترافا متناميا، ولم يعد للإعلام الجزائري من حديث إلا عن فضائح المؤسسات التي نخرها الفساد بكل أنواعه وأنماطه التي تمتد من الفساد الإداري إلى الفساد الاقتصادي إلى الفساد الاجتماعي والأخلاقي وصولا إلى الفساد السياسي الذي يحمله البعض مسؤولية كل أنواع الفساد الأخرى.

وتعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية تمس جميع البلدان والأنظمة السياسية الديمقراطية منها والتسلطية الشمولية، فالظاهرة لم تستثني أحد، وما الإخبار التي تتناول الظاهرة إلا دليل على عالميتها، وأصبح الفساد لغة عالمية يتحدث بها الجميع وعلى رأي روبرت ليكن فإن الفساد قد طفح على السطح ولم يعد خافيا أو مستترا وهو يهز جميع مناطق العالم بغض النظر عن ثقافة أو إيديولوجية المجتمع الذي يستشري فيه وبصرف النظر كذلك عن الناتج القومي الإجمالي[1].

وعلى غرار كل دول العالم تواجه الجزائر تحديات سياسية يقف على رأسها قضية الفساد بكل أنواعه التي تتداخل فيما بينها لتشكل تأثير سلبي على الدولة والمجتمع، فالفساد الذي قد يبدأ من تحويل أموال التنمية لمجالات أخرى يضر بالمواطن البسيط ويضر بالطبقة الفقيرة فهو يساهم لا محالة في رفع عدم الفعالية في الاقتصاد من خلال إعاقة نمو وتطور الاستثمار الخاص والوطني والأجنبي مما يؤثر على التنمية وانتشار الظلم وعدم المساواة.

الفساد في ابسط تعريفاته ينطلق من انه التعسف في استخدام سلطة عمومية لتحقيق مصالح شخصية، وهذا التعريف يكاد يكون عالميا في أعراضه ولكن أعراضه وصوره ومظاهره وتأثيراته تختلف من دولة لأخرى، وعليه فالفساد في الجزائر له ميزته الخاصة المتمثلة في أنه ليس فسادا عرضيا وغير مرتبط بظروف معينة أو أنه ظهر كنتيجة لظروف سياسة كظروف المأساة الوطنية مثلا ولكنه فساد كما يصفه البعض "أداة ومنهج يستند إليهما النظام السياسي الجزائري من اجل الاستمرار في الحكم...، الفساد الذي لا يعد شذوذا عن الممارسة السياسية الصحيحة أو عن قواعد اللعبة، بل إنه اللعبة ذاتها والقاعدة العامة المشروعة في أنظمة حكمت شعوبها وتحكمت فيها".[2]

ومن هنا فالفساد الذي بدا في الأول على انه آفة اقتصادية ومالية سيترتب عليه فساد سياسي أو قد يكون منبته سياسي بامتياز، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، خاصة مع تحوله إلى ظاهرة متصلة بالحياة اليومية للمواطن الجزائري ومتصل بالعمل السياسي.

من هنا نطرح الإشكالية التي تتطلب الإحاطة بالإجابة عليها والمتمثلة في: ما المقصود بالفساد السياسي بالجزائر؟ وما هي مظاهره وعوامله؟

وسيتم الإجابة على هذه الإشكالية ضمن المحاور التالية:

- بين الفساد والفساد السياسي
- الاقترابات المفسرة للفساد السياسي
- مظاهر الفساد السياسي بالجزائر وعوامله.

1- بين الفساد والفساد السياسي:

الغرض ليس المقارنة وإنما تقديم بعض التعاريف من اجل ضبط المصطلحات التي سيتم استخدامها فيما سيأتي، والبداية من المعنى اللغوي لكلمة فساد، فقد ورد في لسان العرب لابن منظور "الفسادُ: نقيض الصلاح، فَسَدَ يفسُد ويفسِد، وفسُدَ فساداً وفسوداً ... المفسَدَة خلاف المصلحة، والاستفسادُ خلاف الاستصلاح، قال الله تعالى ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ [الروم: 41]، والفساد هنا الجدب في البر، والقحط في البحر. يعني المدن التي على ضفاف الأنهار".[3]

وكمعنى عام فإن الفساد هو ضد الإصلاح والصلاح "والفساد لغة هو البطلان ويقال فسد الشيء أي بطل واضمحل ويأتي التعبير على معاني عدة بحسب موقعه"[4]، أما من الناحية الاصطلاحية فقد ربطت كلمة الفساد بالسلطة السياسية وبالمنصب الإداري، وقد تعددت تلك التعاريف وتباينت من منطلق الاختلاف اللغوي والفروق المعرفية وحتى الظروف السياسية قد تلعب دورا في تعريف الفساد، ويمكننا تحديد ثلاثة اتجاهات لتعريف الفساد وان كانت الاتجاهات النظرية لتعريف مفهوم الفساد تتعدد وتتنوع:
- الاتجاه الإسلامي لتعريف مفهوم الفساد: ورد في القرآن الكريم أكثر من 50 موضعا لورود كلمة الفساد ومشتقاتها، وتجمع كل التفاسير تقريبا أن مصطلح الفساد يعني تهديد الحياة الآمنة وترويع الأمنيين بالتعرض لهم في طرقاتهم وبالتالي الحجر على حرية تحركاتهم ونهب أموالهم وقتلهم وسفك دمائهم وانتهاك أعراضهم وعليه فإن مدلول الفساد في الإسلام شامل لكل أنواع الفساد ومظاهره وصوره التي تعتبر كلها في حكم معصية الله عز شانه، وكل فساد يدخل ضمن المعاصي التي تغضب الله وتخرج الإنسان عن جادة الصواب وعن الطريق المستقيم.

الواقع أن الإسلام لم يفرق بين فساد وفساد سياسي أو أي فساد آخر من منطلق شمولية الإسلام ونظرته إلى القضايا بمجملها وهذا ما يتجلى في الكثير من آيات القرآن الكريم، وبذلك فمفهوم الفساد في الإسلام يشمل:

- السلوك والأخلاق؛
- الجرائم الجنائية؛
- الحقوق المدنية والحقوق العامة.

والملاحظ أن 40 آية قرآنية تقرن بين كلمة الفساد والأرض أي حوالي 80 % من الآيات التي تتحدث عن الفساد، يقول الله عز شأنه: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾[5]، وفي شرح هذه الآية يذكر ابن كثير أن الفساد مرتبط بالمعصية والخروج عن أوامر الله عز شأنه وطاعته "من عصى الله في الأرض فقد أفسد في الأرض لان صلاح الأرض والسماء بالطاعة...، فكلما أقيم العدل كثرت البركات والخير"[6]، ويذكر سيد قطب في تفسير هذه الآية أن ارتباط أحوال الحياة وأوضاعها بأعمال الناس وأن فساد قلوب الناس وعقائدهم وأعمالهم يوقع في الأرض الفساد ويملؤها برا وبحرا بهذا الفساد ويجعله مسيطرا على أقدارها[7].

إذن فتعريف الإسلام لمفهوم الفساد مرتبط بوحدانية الله عز شأنه والتقيد الصارم والتام بنواهيه وأوامره وأي خروج عما جاء به الإسلام فهو فساد يصيب البر والبحر، وعليه فالإسلام يجعل الفساد واحدا بغض النظر عن نوعه وبغض النظر عن الإنسان الذي يفسد.

من جهة أخرى فقد اجتهد مفكرو الأمة الإسلامية على مر العصور في تبيان معنى الفساد استنادا لنصوص القرآن الكريم وأحاديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، فالعلامة ابن خلدون يربط بين الترف المبالغ فيه وبين الفساد ويربطه بالسلطة أو الجماعة الحاكمة كما سماها "إن أساس الفساد هو الولع بالحياة المترفة بين أفراد الجماعة الحاكمة...، إنه طور الإسراف والتبذير يكون صاحب الدولة في هذا الطور متلفا لما جمع أولوه في سبيل الشهوات والملاذ والكرم على بطانته وفي مجالسه".[8]

- الاتجاه الأخلاقي: كثيرا ما يرتبط بأذهان الناس الفساد عموما بالفساد الأخلاقي والذي يعبر عنه كاختلال يصيب السجية التي خلق عليها الإنسان وخروجه عن فطرته السليمة، كما يعبر عن كل سلوك يخرج عن القواعد العامة للمجتمع والمتعارف عليها والمتداولة بين أفراد ذلك المجتمع فهو فساد وعليه فإن الاتجاه الأخلاقي لا يحدد بصفة أدق معنى محدد للفساد فقواعد السلوك الاجتماعي تختلف من مجتمع لآخر ولا تدرك بنفس المفهوم والمعنى، وعموما فإن الفساد "هو حالة من فقدان قيم النزاهة وعدم احترام المبادئ الأخلاقية بالمجتمع"[9].

- الاتجاه القانوني: من وجهة نظر هذا الاتجاه فإن أي مخالفة للقانون تعتبر فسادا وبصفة أدق هو كل فعل يجرمه القانون وخاصة قانون العقوبات والذي ينص على تحديد الجريمة وما يقابلها من عقوبة وعليه فكل سلوك يخالف القواعد المنصوص عليها لأداء واجب ما أو عمل فهو فساد، أو يمكن القول إنه كل "نية استعمال الوظيفة العامة بجميع ما يترتب عليها من هيبة ونفوذ وسلطة لتحقيق 2منافع شخصية، مالية أو غير مالية، وبشكل مناف للقوانين والتعليمات الرسمية"[10]، الملاحظ على هذا التعريف استخدامه لمصطلح النية والتي تعبر عن حالة ذهنية وحالة تفكير في الإقدام على فعل شيء ما لم يفعل بعد، والمعروف أن القانون لا يعاقب على النيات إلا إذا صدقها الفعل بالإضافة إلا أن هذا التعريف يحصر الفساد فقط في المنصب الإداري.

من وجهة نظر القانون الجزائري فإن المشرع الجزائري اكتفى بتعريف الفساد بما جاء في المادة الثانية من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته حيث تتحدث المادة في فقرتها "أ" عن "الفساد: هو كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون"[11]، وبالرجوع إلى الباب الرابع المعنون بـ: التجريم والعقوبات وأساليب التحري رشوة الموظفين العموميين والذي يضم المواد من 25 إلى 56 أي أن وصف الجرائم التي يعتبرها هذا القانون فسادا وعددها فيما يقارب الـ 31 جريمة والتي يمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع هي:[12]

1. اختلاس الممتلكات والإضرار بها
2. الرشوة وما في حكمها
3. الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية
4. التستر على جرائم الفساد

ما يعاب على المشرع الجزائري في هذا القانون وفي مجال مكافحة الفساد بكل أنواع أنه حصر الفساد وعرفه في المجال الإداري تقريبا فقط وترك فجوات يمكن أن يتسلل منها الفاسدون فلم يشر إلى الفساد السياسي الذي يشمل المحسوبية والواسطة والزبونية السياسية.

الفساد السياسي هو الأخطر وهو المنبت الطبيعي والبيئة الحاضنة لكل أنواع الفساد المذكور في القانون والتي لم يشر إليها، فالفساد السياسي هو كل "إخلال متعمد بقواعد الحياة السياسية التي يقرها الدستور والقوانين الوطنية ومعايير الهيئات الدولية التي هما مخالفة القانون والنظام وتعليمات المنصب العام بشكل غير منسجم مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع"[13]، والإخلال بقواعد الحياة السياسية هو تعبير مطاطي خاصة إذا اقترن بما يلائم القانون والدستور، فإذا اعتبرنا وأن الدستور لبلد ما ينص على الشمولية أفلا نعتبره فسادا؟.

ومن هنا يمكن أن نتحدث عن فساد عام يتمثل في سلوك الموظف في القطاع العام والذي ينتهك بموجبه قواعد العمل التي تحكم، ويستغل منصبه لقضاء مصالح غير المصلحة العامة التي تخدم المواطنين بكل فئاتهم، وعليه فالفساد السياسي هو سلوك يأتيه صاحب منصب السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، هيئات وطنية إدارية وطنية محلية.[14]

وللفساد السياسي صور عديدة وترتبط كلها تقربا بمعاني الفساد بصورة عامة، كما أنه يمكن تفسيره من خلال الاتجاهات النظرية في تعريف مفهوم الفساد كما ذكرت آنفا، ويمكن تقديم بعض التعاريف للفساد السياسي، فقد عرفه اكرام بدر الدين بقوله أن الفساد السياسي هو "نمط من أنماط السلوك السياسي يقوم به المسؤول أو صاحب المنصب العام ويهدر من خلاله بعض القيم والضوابط التي تحكمه في أداء عمله سواء وقع ذلك تحت طائلة القانون أو لا، وسواء خالف توقعات الرأي العام أم لا، في سبيل الحصول على منفعة ذاتية مادية كانت أو معنوية، بما يتعارض مع المصلحة العامة"[15].

إن الحياة السياسية الحديثة تقوم على الانفتاح وتقوم على مبادئ أساسية يقرها المجتمع الدولي تأتي على رأسها مسألة التداول السلمي على السلطة والاختيار الحر للشعب لاختيار من يحكمه، وكل ما هو غير منسجم مع مثل هاته المبادئ فهو فساد سياسي ينجم عنه كل أنواع الفساد الأخرى.

2- المداخل المفسرة للفساد السياسي

تتعدد المداخل والدوافع والأسباب المؤدية للفساد السياسي نتيجة تأثرها بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، النظامية وحتى الإدارية، ومن الصعب أن نحدد بشكل تفصيلي وأكثر حصر لمجموع العوامل ذات العلاقة الشديدة بظاهرة الفساد السياسي في الجزائر. ونظرا لما يمثله الفساد السياسي من ظواهر اجتماعية وسياسية واقتصادية بما له من تأثير مباشر أو غير مباشر على القيم

التشريعية والقانونية السائدة في المجتمع الجزائري، فإنه يمكن أن نوجز أبرز المقتربات الدالة على انتشار الفساد السياسي في الجزائر كما يلي:

2-1- **المدخل التاريخي للفساد السياسي:**

إن الفساد السياسي كظاهرة له جذوره التاريخية وأصوله في النظريات الاجتماعية المختلفة، فمن الناحية التاريخية ارتبط الفساد السياسي بجملة من العوامل التاريخية، وعندما نتحدث عن هذه الظاهرة فإنما نعني بقوة ترسخها في المجتمع الجزائري، وأن الظاهرة نشأت وتطورت مع المسار التاريخي خلال البدايات الأولى لولادة الدولة الجزائرية المعاصرة سنة 1518، مع العهد العثماني أين سادت كل مظاهر المحسوبية والمحاباة في تقلد الوظائف الإدارية، وسواد نظام الغنائم وشيوع العروشية والقبلية في تنظيمات وطبقات المجتمع الجزائري.

ولن نخوض كثيرا في التفاصيل التاريخية البعيدة ونكتفي بالسرد التاريخي القريب ولتلك العوامل التي رافقت دولة الاستقلال اين عرفت الانحرافات الأولى، حيث ان الجزائر ورثت عن الإدارة الاستعمارية الفرنسية نظاما إداريا مفككا عرف في بداياته عمليات اختلاس وتهريب للأموال وافراغ البنك المركزي من العملة الصعبة ومن الأرصدة الذهبية[16]، ومن هنا عرفت الإدارة الجزائرية الطريق الى الفساد.

ومما ساعد على انتشار الفساد في دواليب الدولة الجزائرية هو الظروف السياسية الصعبة التي عرفتها انطلاقة الدولة الجزائرية، فبسبب انسحاب الموظفين الفرنسيين سارع مسؤولو الدولة الجزائرية وقتها الى الاعتماد كلية على أولئك الجزائريين الذين كانوا يخدمون في الإدارة الفرنسية أثناء الاستعمار والذين لم يكونوا كلهم أوفياء لدولة الاستقلال بالإضافة الى نقص كفاءتهم، وعانت الإدارة الجزائرية في بداياتها من نقص الإطارات الكفؤة القادرة على التسيير الحسن، وامام انعدام الكفاءة فالنتيجة هي حصول الفساد والتسيب.

الفترة الانتقالية التي امتدت تقريبا منذ الاستقلال الى غاية 1965 والتخبط الذي عرفه الحكم ساعدت هي الأخرى في عدم التحكم في التسيير الحسن، وقد ساعدت هذه الظروف على ترسخ الطبيعة الانتقالية للنظام السياسي الجزائري والتي تعني "مجموعة التحولات التي طرأت على الحقل السياسي الجزائري في محاولة بناء مؤسسات الدولة الجزائرية"[17].

والذي عرفه النظام السياسي الجزائري أنه في كل مرحلة انتقالية كان الهدف منها هو الانتقال الى الدمقرطة، حيث يرى أصحاب المدرسة الانتقالية والتي تبنت المقاربة الانتقالية لفهم ظاهرة الفساد السياسي "هذه المقاربة أي المقاربة الانتقالية التي صاغها رستو في عام 1970 وقد طورها آخرون مثل أودونيل، وليتر وشين وركز هؤلاء على المرحلة الانتقالية، أي عندما يبادر النظام التسلطي بإطلاق بعض

الحريات السياسية والانفتاح، غير أن هذه الخطوة لا تقود تلقائيا إلى الدمقرطة إذ إن الانفراج النسبي في حقل الحريات قد يتم إجهاضه ويعود القمع مرة أخرى"[18].

وهذا بالضبط الذي عرفته دولة الاستقلال، ثم بعد ذلك توالت الفترات الانتقالية ومن هنا تجذرت العشوائية في التسيير وفي الحكم مما جعل ظاهرة الفساد السياسي ترسخ في دواليب الحكم الجزائري.

وكاستراتيجية لسد هذا الفراغ والسعي الى خلق إدارة جزائرية وإعطاء النظام السياسي ملامح جزائرية واقتصاد جزائري مما يساعد على النمو الاقتصادي والاجتماعي فقد تم تبني خيار انشاء قطاع صناعي عمومي، ولكن هذا الخيار لم يكن صائبا في عمومه بسبب أولا نقص الكفاءة لدى المسيرين الجزائريين مما ساعد على انتشار الفساد والمحسوبية.

ومن هذا المنطلق، يلقي البعد الثقافي حواضنه الاجتماعية وثوابته في قيم الإنسان المواطن الجزائري باعتبار الفساد هو إفراز حتمي عن غياب التنشئة الاجتماعية الصحيحة من حيث المبادئ الأخلاقية والأسس المعرفية بخطورة ظاهرة الفساد في المجتمع، غير أن ما يعكسه الواقع هو أن مسألة إضفاء العقلانية والقبول الاجتماعي وقوة المسؤولية الاجتماعية في محاربة الفساد لا تخلق ذلك الشعور الإيجابي لدى الفرد تجاه السلوك السياسي المنحرف، بل هو تغليب الشعور السلبي والمتبادل بين السلطة السياسية والقاعدة الشعبية التي تؤدي إلى الوضع المتردي وتشجيع ظاهرة الفساد السياسي من القمة إلى القاعدة، والعكس صحيح.

ويمكن ادراج بعض الأمثلة التي توضح كيف أن التخبط الذي عرفته الدولة الجزائرية في بداياتها الأولى ساعد على انتشار الفساد، فقد مثلت قضية المجاهدين المزيفين إحدى مظاهر الفساد التي ترسخت لتكون النواة الأولى لهذا المرض، فقد تم تضخيم عدد المجاهدين بسبب تلط الطريقة التي لم تكن تتطلب من أجل اعتماد صفة مجاهد إلا احضار شاهدين فقط[19]

2-2- **المدخل السياسي للفساد السياسي:**

الفساد السياسي لا يكون عرضيا ولا قطاعيا بل يأتي من نظام الحكم الذي يتبنى الشمولية الاستبدادية فالمنطق الهيكلي والفساد يعززان بعضهما البعض، فالشمولية الاستبدادية تقتضي ما وراء التحولات المؤسسية أي احتكار السلطة من قبل مجموعة صغيرة يعمل على:

- اختفاء المحاسبة على الأداء السياسي
- اضعاف مؤسسات الدولة لصالح الزمرة الحاكمة

وهذان عاملان يعملان لصالح انتشار الفساد السياسي.

وهذا ما ينطبق على ظروف الانتقال الي حصل في نهاية الثمانينات في النظام السياسي الجزائري الذي تبنى أيديولوجية السوق الحر والتعددية وعوض ان ينحصر الفساد وينتصر الإصلاح فقد حدث العكس تماما وتفشت الظاهرة بشكل ملفت، فقد اختفت المحاسبة مما سهل تركز السلطة في ايدي مجموعة صغيرة وبرزت الرشوة كتعامل عادي في الاوساط السياسية والتي تم فيها التنازل عن ممتلكات الدولة بمبالغ رمزية إلى أشخاص نافذين في السلطة[20]، وأدت مثل هذه الأوضاع الى اضعاف كل مؤسسات الدولة بما فيها مؤسسة الرئاسة.

2-3- المدخل الاقتصادي للفساد السياسي

إن الملاحظ والواقف على ظاهرة الفساد السياسي في الدول النامية لاسيما الجزائر يمكن أن يجد ويصف بتحليل الظروف الاقتصادية المتردية والداعية إلى نشوب ذاك الفساد الاقتصادي من الفساد السياسي، لذلك نعتبر من اتساع تدخل الدولة في الاقتصاد الرأسمالي والإبقاء على سياساتها التقليدية[21]، أضف إلى محدودية المنافسة الاقتصادية واحتكارها من طرف أقليات ووحدات اقتصادية معدودة، كما يعتري المشاريع التنموية والصفقات العمومية نوع من الضبابية في تسييرها، وتدني الأجور وارتفاع نسب البطالة باعتبارها أحد الدوافع وراء ظهور الفساد السياسي في الجزائر.

لهذا شخص كل من الباحثين "**ديفيد جولد**" أستاذ العلاقات الدولية، و"**خوزيه أمارو ريسي**" أستاذ العلوم السياسية في دراسة عن أثر الفساد الاقتصادي على الأنظمة السياسية في الدول النامية، حيث ينطلقان من مسلمة أن الدول المتقدمة استطاعت التغلب عن ظاهرة الفساد السياسي، إلا أن الظاهرة لا زالت متفاقمة في الدول المتخلفة بما يؤدي إلى اتخاذ قرارات سياسية وأخرى اقتصادية تكون مخالفة لمتطلبات الواقع الفعلي[22]، وبذلك تسود الفوضى كل مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية وتزيد من حدة وتفاقم مشكلة الفساد السياسي.

المقاربة الاقتصادية لفهم ظاهرة الفساد بالجزائر تتمحور خاصة حول السرعة التي تم بها الانتقال الى اقتصاد السوق وباستخدام آليات العهد الاشتراكي وأدواته، وهذا مأ أدى الى سلوكيات اقتصادية ارتبطت باستغلال الموارد الطبيعية، وبتراخيص الاستيراد للسلع المصنعة أساسا والتي تم بموجبها تشكل مجموعة ضغط من المستوردين الذين استفادوا من إعفاءات ضريبية ومن رسوم الاستيراد على الكثير من السلع الأساسية كالسكر الأبيض المكرر مثلا وكان هذا على حساب الإنتاج المحلي[23].

2-4- المدخل السيكولوجي للفساد السياسي:

تقاس أسباب الفساد وعواقبه الاجتماعية انطلاقا من سلوك الموظفين وسياسة الأجور المتبعة، فالسلوك الاحتيالي هو نتيجة لخلل نفسي ذهني يصيب الفرد المعني وكيفية تفاعله مع محيطه ومع المجتمع، وحسب رازايي[24] فإن الفرد الفاسد هو من الناحية النفسية والذهنية هو:

- مفرط في الأنانية ودائما ما يتبنى سلوكيات إجرامية متخفية أي أن السرقة والاستيلاء على أملاك الغير ممتلكات الغير عادة متأصلة فيه، وهو يرى أن الاختلاس شيء طبيعي.
- أو هو شخص له اهتمام يتمركز حول ذاته ويتسم سلوكه بالعداونية وله الرغبة الشديدة في الوصول الى المناصب العليا والمراتب الاجتماعية العالية ومن أجل هذا فهو مستعد لفعل أي شيء.
- أو أنه فاسد تبعا لإيديولوجية التفوق فهو يعتبر نفسه أعلى من غيره وسلوكه سوي وبالتالي فيحق له ما يمنع على غيره.

2-5- المدخل الاجتماعي للفساد السياسي:

المنظور الاجتماعي لفهم الفساد السياسي يفسره فارل وهيلي[25] من خلال التمييز بين ثلاثة جوانب للسلوك الاجتماعي المتسم بالفساد:

- الجانب الوظيفي والذي يتسم بالسلوك الفاسد كنتيجة للضغوط الاجتماعية المفروضة على الفرد من قبل الهياكل الاجتماعية.
- الجانب الاجتماعي في شقه المتسم بالصراع والذي يعتبر وان الفاسد هو نتيجة للصراع الثقافي
- نظرية الصراع الطبقي والتي تعتبر وأن الرأسمالية هي المتسبب الرئيسي للسلوك الفاسد.

3. مظاهر الفساد السياسي وصوره في الجزائر

عند وقوفنا على مضمون الفساد السياسي واعتباره الحاضنة الأساسية والمتحكم الرئيسي في نشوب الفساد الاقتصادي، والفساد المالي، الفساد الإداري، والفساد الأخلاقي، نقف على مجموعة من الاقترابات الرائدة التي تمد المحللين والدارسين في العلوم الاجتماعية والسياسية وحتى القانونية، وأن الذي يعتمر المنظومة التنموية في الجزائر لا يفسر إلا بمناظير ورؤى علمية ونظرية تقرب الباحث في العلوم السياسية من الظاهرة أكثر، ولنا فيما يلي حديث عن أبرزها وأشدها علاقة بظاهرة الفساد السياسي في النظام السياسي الجزائري.

3-1- الحكم الراشد والفساد السياسي

يحمل الحكم الراشد مضامين راقية وجد حضارية من حيث درجة الانفتاح السياسي كمؤشر يدلي بوجود الشفافية في ممارسة السلطة السياسية والإدارة العامة في النظام السياسي كآلية لزيادة الفاعلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدولة، ومما لا شك فيه تقر العديد من التقارير الدولية والإقليمية بوجود العلاقة الطردية بين مستوى تفعيل مؤشرات الشفافية ومدى التضمينية والمحاسبة، كلها عوامل تساعد إضفاء المشروعية في نظام الحكم والتقليل من مشاكل السلطة والتسيير، والقضاء على الفساد السياسي.

إن الجزائر من الدول أو الحكومات المصنفة سلبا في الترتيب العالمي من حيث درجة الضعف وعدم مشروعية الممارسات السياسية والاقتصادية، ويمكن الحكم على ذلك من خلال ما يلي:[26]

- مدى الغموض ونقص الشفافية في معاملات السلطات السياسية والمؤسسات الإدارية، وكذا المعاملات الاقتصادية خاصة بين القطاعين العام والخاص؛
- قصور وغياب الفعالية في الرقابة على أنشطة السلطة السياسية؛
- محدودية القدرة لدى القوى السياسية والاجتماعية الغير الرسمية في ممارسة الرقابة السياسية على تجاوزات خطيرة في استعمال واستخدام السلطة السياسية.

وحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية تصنف **الدانمارك ونيوزيلاندا، فنلندا والسويد** في المراتب الخمس الأولى عالميا من حيث مؤشر الشفافية ودرجة الانفتاح وأنظف البلدان من ظاهرة الفساد، إذ حققت أرقى مظاهر التطور والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، كما حققت التنمية السياسية المنشودة. وفي مقابل ذلك، نجد كلا من **الصومال وجنوب السودان، كوريا الشمالية وسوريا واليمن**، وغيرها في المراتب الأخيرة من حيث تفعيل مؤشر الشفافية في العمليات السياسية والاقتصادية، ذلك أن الفساد أصبح يعتري اقتصاداتها وعملياتها السياسية لعدة اعتبارات توحي بتراجع المجتمع المدني.

حسب تقرير المنظمة للشفافية العالمية فإن **تونس** هي البلد الآخر الذي أخذ بمحمل الجدية في فرض وسائل وقنوات وآليات قانونية لتفعيل الشفافية والمحاسبة، إلا أن **الجزائر** ضمن المراتب الأسوأ في تفعيل الشفافية (المرتبة 108) من حيث درجة تكريس الشفافية في الدولة والإقليم القومي، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على شدة الفساد السياسي الذي ينخر المعاملات السياسية والاقتصادية، لاسيما تتأثر البنية الاجتماعية من تبعات هذا المؤشر السلبي، إذ ترتفع نسب البطالة وضعف الأمن الإنساني من حيث الاكتفاء الذاتي والاقتصادي، وتذبذب في الدخل الفردي الخام، وتقلص القدرة الشرائية للمواطن، والأكثر في ذلك هو غياب دور الإعلام الجزائري المستقل أثر على غياب الشفافية، حيث أصبح ينصاع تحت

إمرة السلطة واحتكارها له وتوجيهها وفق ما تمليه المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة للبلاد، وهو ما يوضحه البيان أدن

الممارسة الديمقراطية في النظام السياسي

إن إرادة الأنظمة السياسية تصبح أكثر فاعلية وسليمة من حيث البناء والشرعية السياسية في تحقيق التنمية السياسية عليها أن تخلق مناخا ديمقراطيا ناجعا بين مكونات وعناصر النظام، فمجموع المؤشرات الدالة على جودة الدولة القومية لا يخرج عن وجود ميزات ديمقراطية تترجمها الممارسة والسلوك السياسي، إلا أن الواقع في الجزائر يدلي بمظاهر تعترض الديمقراطية وتشكل كلها مجتمعة صور الفساد السياسي الذي يعترض سبيل التنمية، حيث تتمثل هذه المظاهر فيما يلي:

3-2-1- مؤشر النزاهة في العملية الانتخابية

تتزامن فضائح الفساد السياسي في الديمقراطيات مع العملية الانتخابية في الأنظمة السياسية، فمسألة النفوذ السياسي وشراء الأصوات بات المظهر الأكثر شيوعا في الجزائر من اجل الظفر بالمناصب السياسية وتولي السلطة بطرق غير مشروعة، وإن إحدى أشكال الفساد السياسي التي يصعب معالجتها بشكل خاص، عندما تقبل الكتل الحزبية من خلال حملاتها الانتخابية، ويمارسون نفوذهم الاقتصادي والسياسي لرشوة ناخبيهم وكسب تأييدهم[27]، فمن الناحية الشكلية تعتبر ديمقراطية لكن من حيث الواقع تشترك مع عوامل التنافس السياسي الغير المشروع والتكالب على السلطة السياسية والحكم، حيث العوامل الاقتصادية والمالية حافزا للسياسيين لامتهان الفساد السياسي، وبذلك تنشأ التأثيرات السلبية للأخير على نزاهة العملية الانتخابية النزيهة.

3-2-2- شرعية الفصل بين السلطات السياسية

تقاس درجة الشرعية بطبيعة العلاقات السياسية بين الوحدات والمكونات في النظام السياسي، ذلك أنها ترتبط بشكل خاص بأداء البنى السياسية وحجم وظائفها المنوطة بها، وبالتالي تعكس الوظيفة السياسية لدى السلطتين التنفيذية والتشريعية خاصة بحالة من التأثير الغير متوازن، حيث أثبتت التجربة العملية في الجزائر تطاول السلطة التنفيذية على أعمال السلطة التشريعية بما أفرغها من محتواها في الفقه الدستوري (علاقات التأثير بين السلطتين محل الدراسة تتجلى أكثر في حجم الاختصاصات التشريعية أمام مجالات السلطة التنظيمية الموسعة لدى رئاسة الجمهورية)، وكان من نتائج هذه الطبيعة أن تراجع البرلمان الجزائري عن دوره ولم يثبت دوره في أن يقترح القوانين أو يعترض عليها، بل أكثر من ذلك أصبح وسيلة في يد السلطة التنفيذية لتمرير مشاريع القوانين دون تأثير ولا رقابة.

في هذا المضمار تلعب المؤسسة السياسية الممثلة في المجلس الدستوري دورها الرئيسي في ممارسة نمط من الرقابة السياسية على أعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية، غير أن الثابت في الواقع السياسي لا ولم يعكس ذلك الدور الإيجابي لدى المؤسسة السياسية في اتخاذ توصيات ملزمة بالحد من هيمنة السلطة التنفيذية على أعمال السلطة التشريعية في النظام السياسي الجزائري (لم يسبق وأن فصل المجلس الدستوري في مسالة تنازع الاختصاص بين السلطتين)، بل إن الطبيعة التأسيسية للمجلس الدستوري لا هي مستقلة من حيث تشكيلتها وتركيبتها ولا من جهة عملها من حيث إجراءات تحريك نشاطها الرقابي، بل أبعد من ذلك هو المظهر الذي يبرهن على حضور رئاسة الجمهورية بقوة في كل الممارسات السياسية والعلاقات الوظيفية مع باقي السلطات في الدولة (ثبات عدم الدستورية وغياب الفاعلية في الرقابة).

3-2-3- الزبونية السياسية

تعد ظاهرة الزبونية السياسية إحدى صور الفساد السياسي في الجزائر، كونها تتزايد وتجتاح الساحة السياسية، حيث ترجع خطورتها وسلبياتها على المصلحة العامة في الدولة، كما يعبر الفساد السياسي في هذا السياق عن علاقات وروابط شخصية في شبكة غير رسمية وذات أبعاد سياسية _ العلاقات الهيراركية[28]- التي فسرها الكاتب "**جيمس سكوت**" في المخطط التالي:

الشكل رقم 02: العلاقات الهيراركية في فساد القمة

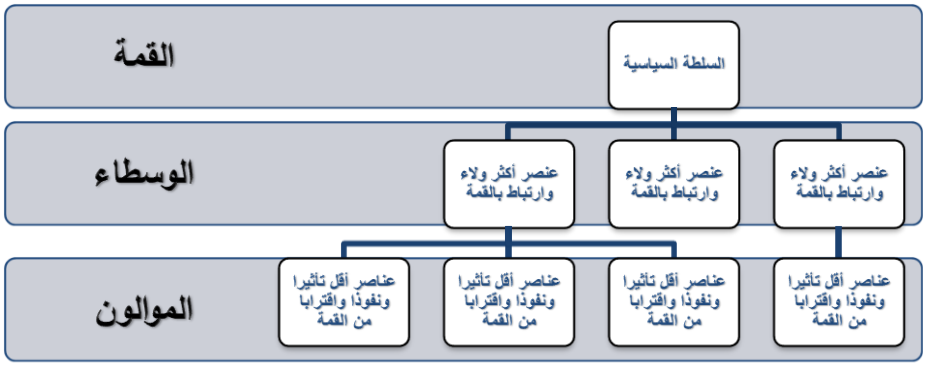

المصدر: أحمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص.142.

3-2-4- العزوف السياسي

تذهب الدراسات في حقل العلوم السياسية أن التحديث السياسي يجب أن يبرز عن وجود علاقة تبادلية بين الفرد والسلطة، بما ينتج عن هذا النمط ميزة إيجابية في النظام السياسي، لذلك تأخذ أزمة العزوف والمشاركة السياسية في الجزائر منحى تصاعدي، لها من المبررات السياسية والاجتماعية العديدة والمتنوعة، ومن هنا تشير المؤشرات منذ سنوات 1990 إلى تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، ويكون ذلك بالنظر إلى تفاقم حجم الفساد السياسي وانتهاج النخب والقيادة سياسات في تجهيل المجتمع من جهة ووضع العراقيل أمام المشاركة في بلورة السياسة العامة، بل وإقصاء دور المعارضة السياسية في تحديد الخيارات التنموية.

كما أنه كلما ازدادت المشاركة الشعبية تزداد معها المسائلة ومتابعة قرارات السلطة السياسية بما يكبح الفساد السياسي في الدولة الجزائرية، إلا أن الوضع الذي يسري في منظومة الحكم يشير إلى ضعف مشاركة الفواعل الاجتماعية والسياسية الغير رسمية في ممارسة الرقابة السياسية على أعمال السلطة، وهو مظهر شائع في الممارسة الديمقراطية والسياسية بالجزائر، بدليل على أن احتواء مؤسسات المجتمع المدني وكبح استقلاليتها هو فساد، أضف إلى ذلك وقوف القطاع العام والقطاع الخاص على مصلحة غير التي تمليها الضرورة الوطنية واختراق مبادئ الحكامة والقوانين الناظمة والمقيدة لمضمون الشراكة الاقتصادية.

3-2-5- أزمة تمثيل الإرادة الشعبية

عدم تمكن غالبية المواطنين في الجزائر بالمساهمة في تقرير المصير السياسي والاقتصادي لبلادهم وإقصائهم من اللعبة السياسية يمد بمؤشر عدم التمكين السياسي الذي يحمل في طياته أبعادا ضمنية للفساد السياسي[29]، فمسألة الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الدستورية التي مرت بها البلاد واحتضنتها التجربة تترجم واقعا يعكس تهميش القاعدة الشعبية في تحديد الخيارات الوطنية (تجارب التعديلات الدستورية سنة 2002، والتعديل الدستوري 2008، والتعديل الأخير 2016)، حيث استثنت السلطة السياسية الإرادة الشعبية باعتبارها أهم مقوم ديمقراطي في الحياة السياسية، ولهذا قد افرغ النهج الديمقراطي من محتواه وشكل خرقا للمواثيق الدولية القاضية بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وتوجيه الإصلاحات السياسية وخياراتها السيادية.

من قراءة تحليلية لتقرير منظمة الشفافية العالمية، يتبين أن الدول العربية - ونحن نعني بحالة الجزائر- يجب أن تهدف وتسعى جاهدة في أن تضمن وتصون جودة أنظمتها، وتوفر جوا من الشفافية اللازمة والمحاسبة المطلوبة والفاعلة لوضع الحد المناسب للفساد السياسي عن طريق الاستفتاء الشعبي

وحماية حريات التعبير والتظاهر السلمي، والحق في ممارسة الحق النقابي، والتوقف عن اضطهاد نشاط المعارضة الشعبية؛ فواعل ومنظمات مكافحة الفساد في المجتمع.[30]

الخاتمة:

الفساد هو الظاهرة الأكثر فتكا بالمجتمعات والدول لما له من آثار سلبية اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، وتعاني الجزائر كباقي دول العالم من هذه الظاهرة والتي ارتسمت في الكثير من المظاهر والصور الحياتية للمجتمع الجزائري ومست كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وخاصة منها السياسية.

لقد عرف الفساد انتشارا واسعا رهيبا مس كل القطاعات ولم يعد ظاهرة عرضية ولا ظاهرة مرتبطة بإيديولوجية سياسية معينة بقدر ما ارتبط ولا بنظام اقتصادي محدد، بل إن الظاهرة تحولت الى ثقافة تأصلت في الأوساط الاجتماعية، وأصبح معها الفساد سلوكا مقبولا اجتماعيا كذلك وهذا كنتيجة منطقية لتراكمات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية خاصة غاب فيها كلها الوازع الديني والضمير الأخلاقي.

لقد كان بحثنا ينصب حول السعي الى ابراز مظاهر الفساد السياسي بالجزائر ومحاولة تحليلها وتفكيك جزئياتها، ويمكن القول أن مظاهر الفساد السياسي بالجزائر ترتبط بمنظومة الحكم والمؤسسات السياسية للدولة الجزائرية وبالآليات التي يتم الحكم من خلالها.

ومع التراجع الملاحظ في فعالية الأداء السياسي فإن زيادة الفساد هو النتيجة الطبيعية لذلك وفعالية الأداء السياسي لكل مؤسسات الحكم ترتبط بشكل كبير بفعالية دور الهيئات الرقابية وعليه فإن الانخراط الفعال لكل مؤسسات المجتمع المدني هو أحد ضمانات مكافحة الفساد والقضاء على مظاهره أو على الأقل التقليل منها.

الهوامش:

[1].ليكنروبرت، تر: شهرت العالم، **وباء الفساد الكوني**، الثقافة العالمية، الكويت،عدد85،نوفمبر ديسمبر1997،ص108.

[2].محمد حليم ليمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011،ص16.

[3] ابن منظور، **لسان العرب**،ج3،ص336.

[4] كريمة بقدي، مذكرة ماجستير، **"الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا"**، جامعة تلمسان، سنة 2012/2011،ص23.

[5]القرآن الكريم، سورة الروم، الآية41.

[6] إسماعيل بن عمر بن كثير، **تفسير القرآن العظيم**،ج3،بيروت:دارابن حزم للطباعة والنشر،2003،ص2233.

[7] سيد قطب، **في ظلال القرآن**،ج5،بيروت:دار الشروق،2004،ص2773.

[8] عبد الرحمان محمد ابن خلدون، **من مقدمة ابن خلدون اختيار النصوص**، دمشق: مطبعة وزارة الثقافة،2011،ص244.

[9].محمد حليم ليمام، المرجع نفسه، ص17.

[10]عبد الكريم بن سعد إبراهيمالخثران،"**واقعالإجراءاتالأمنيةالمتخذةللحدمنجرائمالفسادمنوجهةنظرالعاملين في أجهزة مكافحة الرشوة في المملكة العربية السعودية**"، رسالة ماجستير، قسم العلوم الشرطية ،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض،2003 ،ص21.

[11]المادة2 الفقرة أ، القانون رقم 06 - 01 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

[12]أحسن بوسقيعة،**الوجيز في القانون الجزائي الخاص**،ج2،الجزائر:دار هومة،2007،ص5.

[13] محمد محمود ربيع وآخرون،**موسوعة العلوم السياسية**،الكويت :مؤسسة التقدم العلمي،ج1997،1،ص489

[14] محمد حليم ليمام،المرجع السابق،ص.18.

[15] عيسى عبد الباقي، **الصحافة وفساد النخبة دراسة الأسباب والحلول**، القاهرة: العرب للنشر والتوزيع، ط1 ،2005 ،ص: 19

[16] محمد بومكلوف، **اليد العاملة الريفية في الصناعات الجزائرية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1991،ص 179.

[17] كريمة بقدي، **الفساد السياسي واثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان،2012،ص87.

[18] المرجع السابق.

يمكن الرجوع الى: إسماعيل الشطي، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية ",في أحمد ولد داداه , الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

[19] فتيحة حيمر، **ظاهرة الفساد في الجزائر 1989-2013 دراسة تحليلية وصفية**،رسالة دكتوراه،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص تنظيم سياسي واداري،جامعة الجزائر 2013،ص76.

[20] عبد العالي حاحة، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم الحقوق،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2012-2013،ص45.

[21] خالد عياد عليمات، "الفساد أسبابه أشكاله وطرق مكافحته في الأردن: دراسة ميدانية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتنمية، العدد: 02، سبتمبر 2014، ص.205.

[22] أحمد شلبي، **الفساد السياسي: أسبابه وطرق مكافحته سياسيا، إداريا، اقتصاديا، اجتماعيا**، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 2012، ص.121.

[23] Voir R. Boucekkine, *Algérie, Maladie hollandaise ou arabe ?*, dans :http://www.lesechos.fr/, avril 2011,le 26/01/2018.

[24] Z. Rezaee, Financial Statement Fraud Prevention and detection, New York : John Wiley and sons,2002,p271.

[25] Farrell BR. et Healy P. White Collar Crime: A Profile of the Perpetrator and an Evaluation of the Responsibilities for its Prevention and Detection , Journal of Forensic Accounting,2000, vol. 1, p. 17-34

[26] وارث محمد، "الفساد وأثره على الفقر: إشارة إلى حالة الجزائر"، دفاتر السياسة والقانون، العدد: 08، جانفي 2013، ص.88.

[27] سوزان روز، **الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح**، تر. فؤاد سروجي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ص. 238 وما بعدها.

[28] أساس العلاقات الهيراركية بقوم على الاعتماد المتبادل بين القمة التي تسيطر على القوة والسلطة السياسية وبين العملاء الذين يبحثون عن المكانة والهيبة والمنافع المادية والسلطوية في النظام السياسي، حيث يسود يغلب السلوك السياسي اللامشروع وطغيانه على المصلحة العامة، كما تقوم هذه الشبكات على ائتلافات وتحالفات مؤيدة لتوجهات السلطة الحاكمة وتساند قراراتها بغير حق، إذ تقود المحاباة والكسب الشخصي. انظر: أحمد شلبي، المرجع السابق، ص.ص.142-143.

[29] باقي ناصر الدين الطاهر، **النخبة السياسية ودورها في التنمية السياسية في الجزائر**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2016، ص79.

[30] Transparency international organization, **the global coalition against corruption, transparency international corruption perception**, index 2016, P.11.